سلطاني دعا اويحيى للرحيل .. والاخير اتهمه بالتهريج والبلبلة .. ومرض بوتفليقة المفاجئ دفع قادة الاحزاب لاعادة النظر في فكرة العهدة الثالثة للرئيس

الجزائر: «انتقادات مشفرة» بين رئيس الحكومة ورئيس حركة مجتمع السلم حول موعد الانتخابات

الجزائر ـ «القدس العربي»
من مولود مرشدي:

في ملاسنات غير معلنة ورسائل انتقاد متبادلة ولكنها مشفرة مازالت العلاقة المتوترة بين الامين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي احمد اويحيى ورئيس حركة مجتمع السلم ابو جرة سلطاني متواصلة بنفس الحدة وفي مؤشر يرشحها لان تعرف تصعيدا جديدا على خلفية سياسية انتخابية.

والرجلان من رجالات السلطة، الاول يشغل منصب رئيس الحكومة بينما يشغل الثاني منصب وزير دولة دون حقيبة في نفس التشكيلة الحكومية، غير ان ذلك لم يمنع من وقوع الشرخ في علاقتهما في اطار صراع التموقع داخل السلطة الجزائرية الحالية.

وهي خلفية بدأت تتأكد على الساحة السياسية منذ اسابيع على الرغم من ان احمد اويحيى اكد امس ان «الانتخابات ليست اولوية بالنسبة لحزبه في الوقت الراهن بالنظر الى العمل الذي ينتظر حكومته».

وقال اويحيى امام اجتماع اعضاء المكتب الوطني لحزبه، التجمع الوطني الديمقراطي ان «الاستحقاق الانتخابي مازال وراء الباب وتفصلنا عنه 15 شهرا ولذلك نرفض الدخول في معركة التموقع لاننا نؤمن بان المعارك السياسية لا تكون في الانتخابات فقط»، والاشارة هنا الى الانتخابات العامة المتوقع تنظيمها خريف العام القادم 2007.

الانتقادات المبطنة التي جهر بها اويحيى بصفته الحزبية جاءت ردا على تصريحات سابقة ادلى بها ابو جرة سلطاني في منتدى التلفزيون الاسبوع الماضي واكد خلالها ان حزبه سيحقق الاغلبية البرلمانية في الموعد الانتخابي القادم وانه سيتولى الرئاسة سنة 2012 .

ولكن اويحيى اكد ان التيار الوطني هو الذي سيفوز بالاغلبية على اعتبار ان المستقبل للبرامج وليس للتوجهات السياسية واكد ان هذا التيار (الوطني) الذي ينتمي اليه هو الذي سيفوز بتلك الانتخابات، تلميحا الى ان الخطاب والبرامج الدينية لم تعد تنفع في السياق السياسي العام في البلاد.

وقد خصص اويحيى حيزا كبيرا في كلمته امس امام قيادة حزبه للتصريحات الاخيرة لابي جرة سلطاني دون ان يذكره بالاسم وقال انه يتعين عليه ان يحدد ما اذا كان في السلطة او المعارضة «نسألهم هل هم في السلطة ام في المعارضة فمن اراد ان يكون في السلطة فليكن ومن اراد المعارضة فليغادر فلا مكان لمن يضع قدما هنا واخرى هناك».

وتساءل «كيف نقول في الصباح نعم وفي المساء نغير باتجاه النقيض فالقضية اما ان نكون مع او ضد».

واضاف ان «التهريج والبلبلة ليسا الممارسة السياسية».

وكانت ردود اويحيى الساخنة باتجاه سلطاني بعد ان كشف هذا الاخير عن رغبة ملحة في ضرورة ذهابه (رئيس الحكومة الحالي) وتعيين اخر «محايد وتكنوقراطي» قبل نهاية السنة الحالية 2006 وعلى خلفية الانتخابات النيابية المقررة لسنة 2007.

وهو الطلب الذي رفضه اويحيى الاسبوع الماضي في لقاء صحافي وقال «انه باق وكل من يدعو الى ذلك لا يرغب الا في خلق اجواء البلبلة والحسابات السياسية غير البريئة».

ولكن طموح ابو جرة سلطاني بمستقبل الحركة على الساحة السياسية الجزائرية وتوقعه الوصول الى كرسي الرئاسة في انتخابات سنة 2012 هي التي جعلت رئيس الحكومة احمد اويحيى يوجه له مثل هذه الانتقادات.

الا ان ابو جرة سلطاني الذي لم يكتف بهذا الطموح ذهب الى حد التأكيد ان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اذا اراد الترشح لعهدة ثالثة فله ما اراد ولكن ذلك لن يمنعنا من الترشح لهذا الموعد ومنافسته.

وفي سياق هذه الجدلية الانتخابية لم يكن خروج رئيس الحكومة الاسبق مولود حمروش عن صمته ليمر هكذا دون ان يثير اهتمام الصحف الخاصة الجزائرية التي تناولته في صدر صفحاتها الاولى بكثير من التلميحات والحسابات السياسية على خلفية انتخابية ثلاث سنوات قبل انتخابات الرئاسة القادمة.

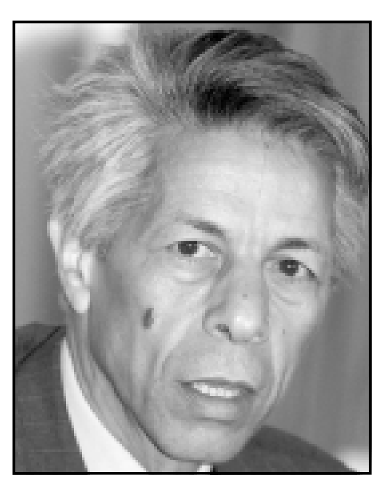
مولود حمروش

عبدالعزيز بوتفليقة

ابو جرة سلطاني

احمد اويحيى

ويعد هذا ثاني خروج له عن صمت التزمه منذ انسحابه من حكومة الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في حزيران (يونيو) 1991 بعد تصريحاته الساخنة على الوضع العام في البلاد وانتقاداته للوضع السياسي قبل حوالي ستة اشهر.

وتكمن اهمية تصريحات حمروش في كونها تقاطعت مع تصريحات رئيس حركة مجتمع السلم ابو جرة سلطاني الذي اكد على طموحه السياسي وخاصة وان الاول ترجمت تصريحاته على انها نية في العودة الى الواجهة وربما الترشح لمنصب الرئاسة.

وهي مؤشرات تدل على ان السباق للانتخابات الرئاسية قد بدأ الان وان مسألة تعديل الدستور لم تعد مطروحة بعد ان وضعها حزب جبهة التحرير الوطني (حزب الاغلبية) من اولى اولوياته وراح امينه العام عبد العزيز بلخادم يدافع عنه بكل قوة بهدف تحديد كثيرا من القضايا الاساسية ومنها تحديد طبيعة النظام الجزائري ولكن الخلفية كانت السعي الى تعديل مادة في الدستور بكيفية لا يتم بمقتضاها تحديد منصب الرئيس بالجزائر في عهدتين بما يمكن الرئيس بوتفليقة من الاضطلاع بعهدة ثالثة.

وجعل مرض الرئيس المفاجئ وقضائه لفترة نقاهة فاقت خمسة اسابيع نهاية العام الماضي قادة مختلف الاحزاب يعيدون النظر في فكرة العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة وبدأوا يعدون العدة لخوض الانتخابات القادمة.

الرباط تبحث عن دعم أثنار في ملف الصحراء

كوفي عنان يجهل مضمون الحكم الذاتي الذي اقترحه العاهل المغربي

مدريد ـ «القدس العربي»
من حسين مجدوبي:

يسعى المغرب للحصول على الدعم المبدئي لمقترحه المتعلق بالحكم الذاتي في الصحراء الغربية من طرف الدول المؤثرة ولاسيما اسبانيا التي تعتبر قوة استعمارية سابقة في المنطقة، حيث جرى مؤخرا لقاء بين رئيس الحكومة المغربية إدريس جطو ونظيره الاسباني السابق خوسيه ماريا أثنار للحصول على دعم اليمين الاسباني بعدما تم نسبيا ضمان دعم حكومة مدريد اليسارية، بينما أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أنه لم يتوصل بعد بشيء بخصوص المقترح المغربي.

وكشفت بعض الصحف الاسبانية ومن ضمنها «لراسون» و«البايس» أن العاصمة البلجيكية الرباط احتضنت مؤخرا لقاء بين إدريس جطو وخوسيه ماريا أثنار بحثا خلاله ملف الصحراء الغربية، وفي حين أكدت الأوساط السياسية الاسبانية صحة انعقاد اللقاء وتحفظت الدبلوماسية المغربية كعادتها.

وعلمت «القدس العربي» من أوساط سياسية اسبانية أن «الهدف من اللقاء كان هو محاولة الحصول على موقف إيجابي من طرف خوسيه ماريا أثنار لصالح الحكم الذاتي في ملف الصحراء الغربية لأن أثنار مازال يتمتع بتأثير قوي لدى اليمين الاسباني رغم أنه تخلى عن الأمانة العامة للحزب الشعبي»، وتضيف أن «تأييدا اسبانيا للموقف المغربي يتطلب موافقة اليمين المتواجد في المعارضة واليسار المتواجد في الحكم بزعامة خوسيه لويس رودريغيث سبتيرو لأن هناك تناوب على الحكم بينهما، وفي قضية تعتبر رئيسية للدبلوماسية الاسبانية مثل هذه، يتطلب الأمر إجماعا بين أكبر حزبين في البلاد حتى لا يتأثر الموقف الاسباني الحالي غدا بمجيء حكومة جديدة قد تتخذ موقفا مغايرا».

وكانت دبلوماسية مدريد قد أبدت مؤخرا موقفا لينا يمكن تصنيفه لصالح المغرب بعدما أكدت أن «مدريد لن تؤيد المقترح المغربي بالحكم الذاتي، كما أنها لم تعارضه»، وهذا يعني قبولا مبدئيا بحكم أن موقف مدريد كان دائما يدافع عن إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

وكشف كتاب صدر مؤخرا في اسبانيا واسمه «جاران متباعدان ـ أسرار الأزمة بين المغرب واسبانيا» لمؤلفه إغناسيو سيمبريرو أن سبتيرو يفضل الحكم الذاتي كحل لهذا النزاع، ونشر الكتاب تصريحا له في الماضي يقول فيه (أي سبتيرو)، «لا أعتقد أن مزيدا من تقرير المصير ومزيدا من القومية أو نواة دولة مستقلة سيكون ضمانة لتقدم الشعوب، يجب أن نكون متضامنين مع الصحراويين ولكن دون أن نبقى أسرى أخطاء الماضي» في إشارة واضحة الى رفض قيام دولة جديدة ولكن مع منح الصحراويين حقوقا في ظل حكم ذاتي تعادل حصولهم على دولة.

في غضون ذلك، يرى المراقبون أن لقاء إدريس جطو بأثنار، هذا الأخير الذي يعتبره المغاربة عدوا حقيقيا أو على الأقل «شخصا غير مرغوب فيه» بسبب مشاكل الماضي وعلى رأسها أزمة السيادة على جزيرة تورة في صيف 2002 يعكس مدى مساعي المغرب للحصول على تأييد مقترحه على المستوى الدولي.

وبشأن هذا المقترح، صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان حسبما نقلت وكالة «إيفي» الاسبانية أنه في انتظار تقديم المغرب لمقترحه الخاص بالحكم الذاتي للاطلاع عليه، مبرزا في الوقت نفسه «تقديم هذا الحل لا يعني التخلي عن الاتفاقات التي تم التوصل اليها سابقا، شخصيا لم أطلع عليه بعد، ولا أدري هل سأتطرق اليه في تقريري الذي سأرفعه الى مجلس الأمن الدولي في منتصف شهر نيسان/أبريل»، ويذكر أن مجلس الأمن سيعالج ملف الصحراء الغربية في نهاية شهر نيسان (أبريل) المقبل.

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد أعلن عن تقديم الحكم الذاتي كمخرج لنزاع الصحراء الغربية، وعاد الأسبوع الماضي خلال زيارته الى المنطقة للتأكيد على هذا المقترح، ولكنه لم يكشف عن مضمونه حتى الآن بل يسود الاعتقاد أنه لم يتم بعد إعداد النسخة النهائية في انتظار اقتراحات الأحزاب السياسية وممثلي الصحراويين.

إصلاحات جديدة لقطاع الصحافة الموريتاني تقترحها لجنة فنية

استبدال قانون الصحافة وإنشاء مجلس اعلى للإعلام

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

اقترحت لجنة تشاورية موريتانية أمس على الحكومة الانتقالية في موريتانيا إلغاء قانون الصحافة لعام 1991 وإنشاء مجلس اعلى لتسيير الإعلام والإشراف على شؤون وشجون المهنة الصحافية.

وكانت الحكومة الإنتقالية قد أنشأت هذه اللجنة منتصف كانون الاول (ديسمبر) الماضي بعد مطالبة الأوساط الإعلامية المحلية والدولية بضرورة إصلاح قطاع الإعلام في موريتانيا الذي شهد طيلة نظام الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع فسادا كبيرا وتضييقا غير مسبوق للخناق.

وكلفت اللجنة التي لاقت تشكلتها انتقادات واسعة من لدن الصحافيين ورابطات الصحافة،بعدة مهام منها إكساب الصحافة الموريتانية القدرات والكفاءات الضرورية للمساهمة بشكل فعال في حسن سير دولة القانون وإنجاز قواعد ومعايير لمارسة مهنة الصحافة طبقا لمبادئ أخلاقيات المهنة وترقية التعددية والنوعية والإبداع في الصحافة والإنتاج السمعي البصري وترسيخ حرية التعبير في مناخ يطبعه النضج والمواطنة المسؤولة التي تأخذ في الحسبان واقع وخصوصية موريتانيا الاجتماعية والثقافية.كما كلفت اللجنة بإنجاز إطار قانوني ومؤسساتي ملائم لترقية الصحافة في دولة القانون. واقترحت اللجنة التي تشمل صحافيين مخضرمين وأخصائيين وخبراء في مجال القانون في تقرير اعتمد أمس إعادة تنظيم الإطار المؤسسي للإعلام والاتصال في موريتانيا من خلال إعادة النظر في الشكل الحالي لهذا القطاع.

واقترحت اللجنة انشاء سلطة عليا للصحافة والسمعيات البصرية مكلفة بتنظيم القطاع .وتقع السلطة المقترحة تحت سلطة رئيس الجمهورية وتشكل هيئة لتنظيم الصحافة والسمعيات البصرية، وتتألف من تسعة أعضاء يعين رئيس الجمهورية ثلاثة منهم ورئيس الجمعية الوطنية ثلاثة ورئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أيضا.

واقترحت اللجنة أن يتم تعيين أعضاء هذه السلطة خلال الفترة الانتقالية بطريقة أخرى حيث يعين رئيس الجمهورية ثلاثة والوزير الأول اثنين والناشرون الصحافيون اثنين وهيئة المحامين واحدا والمجتمع المدني واحدا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتضمن الإقتراح توزيع السلطة العليا الى لجنتين إحداهما مكلفة بالصحافة والأخرى بالسمعيات البصرية.

وشدد التقرير على إلغاء واستبدال الأمر القانوني الصادر بتاريخ 27 تموز (يوليو) 1991 المتعلق بالصحافة، من أجل مراجعة معايير وآليات منح الرخص وكذلك التخفيف الممكن للعقوبات على الجنح الصحافية وإلغاء المصادرة. وشدد التقرير على أن القانون المتعلق بالسمعيات والبصرية في موريتانيا قانون متجاوز، اذ لم يعد يتلاءم والتقدم الحاصل في المجال، وبخاصة ليبرالية الأمواج وعقلية التشاور والرقابة عن قرب من خلال ممثلي الشعب.

واقترح التقرير إجراء تحولات عميقة في وسائل اعلام الدولة سواء في شكلها او في مضمونها مع تحديد مهامها واعادة النظر في اطارها المؤسسي.

وانتقد التقرير بشدة واقع الصحافة الموريتانية حيث أكد أن ظهور التعددية السياسية النسبية في موريتانيا عام 1991 لازمه انتشار صحافة مستقلة قليلة الخبرة والمهنية «انعدام التكوين، عدم احترام قواعد المهنة، هشاشة ظروف العمل الخ».

وفي الجانب الخاص بأخلاقيات المهنة أكد التقرير على ضرورة التزام الصحافيين الموريتانيين بمجموعة من القواعد الصارمة منها، البقاء خارج الأحداث المنقولة او التعليق عليها والابتعاد عن الاشهار المقنع خلال الخبر ورفض أي تعويض مقابل تحرير او نشر مقالات مجاملة والامتناع عن مهاجمة الأشخاص في حياتهم الخاصة والإلتزام بالتصحيحات وبحق الرد.

ومع أن الحكومة الانتقالية ماضية في التعامل مع هذا التقرير إلا أن غالبية الإعلاميين الموريتانيين يعارضون تشكيلة اللجنة ويرون بأن إصلاح قطاعهم تم دون مشورتهم ومشاركتهم.

ولد الرشيد يوجه نداء الى كافة الصحراويين خارج المغرب ومؤسسي جبهة البوليزاريو للإلتحاق بالوطن

نبيل بنعبدالله: مبادرة الملك بشأن منح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا تشكل «حلا سياسيا شاملا ونهائيا»

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

قال مسؤولون مغاربة ان الحكم الذاتي للصحراء الغربية هو اقصى ما يمكن ان يذهب اليه المغرب في تسوية سلمية للنزاع المتفجر منذ منتصف السبعينات في وقت تتحدث فيه مصادر دبلوماسية عن امكانية تأجيل تقديم المبادرة الى مجلس الامن الدولي خلال دورة اجتماعات مقررا عقدها منتصف نيسان (ابريل) القادم.

وقال نبيل بنعبد الله وزير الإتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة إن مبادرة الملك محمد السادس بشأن منح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا لتدبير شؤونها المحلية في إطار السيادة المغربية تشكل «حلا سياسيا شاملا ونهائيا يؤدي الى الطي النهائي لهذا الملف».

واعتبر بنعبد الله خلال مشاركته في برنامج تلفزيوني بثته القناة المغربية الثانية (دوزيم) مساء الأربعاء أن المغرب عمل من خلال هذه المبادرة على إعطاء بعد جديد للمقاربة المغربية التي لا تقتصر على مجرد التعبير عن مطلب وطني مشروع وإنما تنم أيضا عن نظرة ديمقراطية للحكم.

وأشار الى أن هذه المبادرة أعطت منحى جديدا لقضية الوحدة الترابية من خلال اقتراح تدبير محلي قائم على التشاور وإشراك كل الفاعلين المحليين من شيوخ قبائل ونخب جديدة وفعاليات اقتصادية وسياسية واجتماعية وجمعوية وثقافية هاجسها في ذلك الدفاع عن الوحدة الترابية وإقرار حقوق المغرب المشروعة من جهة والدفع بالمسار التنموي للأقاليم الجنوبية من جهة أخرى.

واعتبر نبيل بنعبدالله أن «المغرب بهذا المقترح يتوجه للرأي العام الدولي ليقول بأن الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يوفر الإستقرار والأمن في المنطقة ويحظى في الوقت نفسه بقبول جميع الأطراف».

واعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عن مشاورات مع الاحزاب السياسية وشيوخ واعيان الصحراء الغربية لتقديم مقترح حول الحكم الذاتي في الصحراء وقال في خطاب القاه السبت الماضي في مدينة العيون ان نظام الحكم الذاتي للصحراء يجب ان يكون حلا نهائيا للنزاع مع جبهة البوليزاريو حول مغربية الصحراء وذلك «سيرا على نهجنا في التشاور مع كل القوى الحية، وتعميقا للممارسة الديمقراطية التي ارتضيناها دون رجعة».

وترأس الملك المغربي في زيارة للعيون الجلسة الاولى للمجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية والذي ضم 140 شخصية فاعلة في المنطقة بينهم 14 امرأة وعين خليهن ولد الرشيد رئيسا للمجلس وماء العينين خليهن ماء العينين سكرتيرا ومن المقرر ان يعقد المجلس اولى دوراته في الرباط خلال الاسبوع القادم.

وقال بن عبد الله «إن المغرب وكما هو الحال في ملفات تدبير الشأن العام يعتمد فكرة النجاعة والجدية في عمل هذه الهيئة»، وبالتالي فالمطلوب من المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية «أن يساهم فعليا في تدبير شؤون الصحراء وأن يقول كلمته في كل القضايا المحلية ويبلور ذلك على أرض الواقع سواء تعلق الأمر بالملفات المرتبطة مباشرة بالوحدة الترابية وفي مقدمتها فكرة الحكم الذاتي أو بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية».

وأضاف أن المجلس سيسعى الى إرساء قواعد الحكامة الجيدة عبر توسيع المشاركة لتشمل كافة مكونات الأقاليم الجنوبية بما في ذلك ساكنة المخيمات وتسهيل إمكانيات عودة المواطنين المحتجزين في مخيمات تندوف وقال «هذا معناه أن شؤون الصحراء أصبحت اليوم بيد أهل وأهالي المنطقة مقابل الإستبداد والنظرة الأحادية وعدم الإستقلالية في القرار على الجانب الآخر».

وقال ان مرحلة ما بعد تنصيب المجلس الاستشاري تعني مواكبة المقاربة السياسية برؤية شمولية لتدبير الملف بجوانبه الإقتصادية والإجتماعية «لأنه لا يمكن أن نسير في اتجاه تعميق الديمقرطية على مستوى تدبير الشأن العام ونترك الفضاء الإقتصادي مبنيا على أسس مغايرة لا علاقة لها بالتدبير العقلاني الشفاف الذي يوفر نفس الحظوظ للجميع».

وقال خليهن ولد الرشيد إن إنشاء المجلس كمؤسسة مرتبطة مباشرة بالملك سيمكن من «تطبيق السياسة الملكية في الأقاليم الجنوبية بنزاهة وفعالية ومصداقية وبشفافية تامة».

وأوضح رئيس المجلس «أن من شأن هذا النهج التشاركي في تدبير الشأن المحلي بالأقاليم الجنوبية أن يجعل شبابها يسترجعون الثقة في النفس وفي المستقبل».

وقال ان مهمة المجلس تتمثل في الدفاع عن الوحدة الترابية وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية لهذه الأقاليم بإشراك جميع كفاءاتها وطاقاتها البشرية وفعاليتها السياسية والجمعوية.

وأضاف ولد الرشيد أن من بين مهام المجلس «تمكين سكان الاقاليم الجنوبية من التعبير عن إرادتهم بكل حرية» وقال ان الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية يناسب الصحراويين ويشكل أفضل رد على جبهة البوليزاريو التي «تحاول أن تنصب نفسها كممثل وحيد للصحراويين يخاطب العالم في حين أن المنتظم الدولي يرغب في مخاطبة المعنيين بالامر انفسهم، ويعاين تقريرهم لمصيرهم بكل حرية في إطار هذا الحكم الذاتي».

وتسعى جبهة البوليزاريو لاقامة دولة مستقلة بالصحراء الغربية ونجحت جهود دبلوماسية بدعم من الجزائر ان تؤمن لها اعترافا دوليا وان تعامل كمخاطب باسم الصحراويين.

وقال ولد الرشيد أن «وجود مخاطب جديد للمنتظم الدولي وفي الأقاليم الجنوبية الى جانب جلالة الملك سيفجر لا محالة جبهة البوليزاريو من الداخل ومن الخارج» مبرزا أن «المجلس مخول من طرف جلالة الملك لإقناع سكان مخيمات تندوف بالإلتحاق بوطنهم الأم».

وقال ولد الرشيد إن جلالة الملك محمد السادس «قرر نهج سياسة جديدة وطنية وتاريخية بين الإدارة وسكان الأقاليم الجنوبية وهي السياسة التي ستكون اللبنة الأولى لطي قضية الصحراء».

ووجه ولد الرشيد نداء الى كافة الصحراويين خارج المغرب بمن فيهم أولئك في مخيمات تندوف ومؤسسي جبهة البوليزاريو للإلتحاق بالوطن «لأن المغرب تغير وتغيرت أوضاع مدنه الجنوبية ولم تعد هي تلك الجهات المنسية من الناحية التنموية، فهناك مغرب جديد ورؤية جدية وعرض جديد يضمن لهم الحياة التي كانوا يطمحون إليها».

ومن المقرر ان يبدأ مجلس الامن الدولي خلال الايام القادمة مناقشة تطورات نزاع الصحراء الغربية على ضوء تقرير يقدمه للمجلس كوفي عنان الامين العام للمنظمة الدولية وتختتم تلك المناقشات بتمديد ولاية قوات الامم المتحدة المنتشرة بالمنطقة منذ 1991 لمراقبة وقف اطلاق النار والتمهيد لاجراء استفتاء يقرر من خلاله الصحراويون مصيرهم في دولة مستقلة او الاندماج بالمغرب.

وتنهتي ولاية قوات الامم المتحدة (المينورسيو) في 30 نيسان (ابريل) القادم ويتوقع التمديد لها الى 30 تشرين الاول (اكتوبر) القادم.

وتعثرت عملية تسوية النزاع لتباين واسع في وجهات نظر اطراف النزاع حول هوية الذين تحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء ودخل مجلس الامن منذ منتصف التسعينات في روتينية مناقشة الملف ودعا اطراف النزاع للبحث عن سبل تدفع بالتسوية الى الامام لانهاء هذا النزاع.

ونقلت صحيفة «الاحداث» المغربية عن مصادر دبلوماسية مغربية ان المغرب ليس ملزما في تقديم مبادرته حول الحكم الذاتي لمجلس الامن الدولي في دورة مناقشاته القادمة.

واوضحت مصادر مطلعة لـ«القدس العربي» ان احتمالية تأجيل تقديم المغرب رسميا لمبادرته امام مجلس الامن يعود الى ضرورة تأمين تأييد اطراف دولية فاعلة للمبادرة قبل عرضها على المجلس.

وتحدثت المصادر عن زيارات مكثفة قام بها مسؤولون مغاربة لعدد من العواصم المعنية بالنزاع او بالقرار الدولي كما التقى مسؤولون بوزارة الخارجية المغربية سفراء الدول المعتمدين بالمغرب ومن المتوقع ان يقوم وزير الخارجية المغربي ابتداء من الاسبوع المقبل بجولة في عواصم الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي حاملا الاقتراح المغربي للحكم الذاتي الذي اعدت صيغته النهائية على ضوء مشاورات مع الاحزاب المغرب والفاعلين الصحراويين وحدد مستشار ملكي لقادة الاحزاب اليوم الجمعة الموعد النهائي لتقديم افكارها حول الحكم الذاتي مكتوبة وطلب منها عدم الكشف عن هذه الافكار.

وتم امس الخميس بالدارالبيضاء التوقيع على مذكرة مشتركة بين القوات المواطنة والعدالة والتنمية الاصولي المعتدل تتضمن تصور ومقترحات الحزبين حول الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية.

وقد وقع هذه المذكرة المشتركة عبد الرحيم لحجوجي رئيس حزب القوات المواطنة والدكتور سعد الدين العثماني الأمين العام لحزب العدالة والتنمية.

وقال لحجوجي إن توقيع هذه المذكرة المشتركة يأتي انسجاما مع روح اتفاقية التعاون التي أبرمها الحزبان السنة الماضية وحرصا على احترام الثوابت التى تحظى باجماع الشعب المغربي مع طرح تصور واقترحات تمكن الاقاليم الصحراوية من تدبير شؤونها بطريقة مرنة.

وسجل أن هناك تكاملا بين التشبث بالوحدة الترابية للمملكة واعتماد جهوية موسعة كفيلة بخلق ديناميكية تساهم في تحريك الاقتصاد الوطني.

وأكد سعد الدين العثماني على تشبث المغاربة قاطبة بالوحدة الوطنية والترابية وسعيهم لإيجاد حل منصف للمشاكل المفتعلة.

واعتبر أن تنمية الصحراء «يجب أن ترتكز على مقاربة تنموية وديمقراطية وتشاركية».

وعلم في الرباط ان احزاب الكتلة الديمقراطية قدمت خلال الاسبوع الجاري رؤيتها المشتركة حول الحكم الذاتي للصحراء كانت قد اعدته الاسبوع الماضي.

وتضم الكتلة كلا من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية المشاركين بالحكومة.

في لقاء نظمته هيئة المحامين: حقوقيون مغاربة يؤكدون على ضرورة تأهيل القضاء وتعزيز استقلاليته

■ الرباط ـ «القدس العربي»: اكد حقوقيون ومحامون مغاربة على ضرورة تأهيل القضاء وتعزيز استقلاليته ودعم مقومات المحاكمة العادلة بهدف تكريس دولة الحق، مشيرين الى أن تعميق المسلسل الديمقراطي من شأنه ضمان استقلالية القضاء.

وأوضح مشاركون في لقاء نظمته هيئة المحامين المغربية بالرباط حول «استقلالية القضاء .. الواقع والتحدي»، أن إصلاح وتأهيل القضاء «يستدعي وضع خطة وطنية من أجل تشخيص مكامن الخلل» في هذا القطاع، والعمل على توفير الإمكانيات الضرورية ليقوم القضاة ومسؤولو كتابات الضبط بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

ودعت الهيئة الى إشراك الفاعلين والمهتمين لإصلاح قطاع القضاء وتوفير الوسائل وتشجيع التكوين للرقي بمستوى العاملين في هذا القطاع وبالتالي إنجاح هذا الإصلاح.

وتم خلال هذا اللقاء الذي تناول محاور تتعلق بـ«إصلاح القضاء وتحديات المستقبل» و«القضاء المغربي بين النصوص والممارسة» و«مناقشة المعايير الدولية لاستقلالية القضاء» استعراض بعض المعايير الدولية المعتمدة في مجال استقلال القضاء، حيث تمت الإشارة الى «عدم تدخل السلطات التنفيذية في عمل القضاء وتوفير الإمكانيات وتنفيذ الأحكام وتأهيل الأطر العاملة في القطاع من خلال التكوين المستمر».

وذكر عدد من المشاركين بأن إصلاح وتأهيل القضاء شكل منذ سنوات أحد المطالب المهمة التي كانت تنادي بها عدة جمعيات حقوقية وأحزاب سياسية والمستثمرون من أجل تحقيق هدف واحد يتمثل في تكريس دولة الحق التي تضمن فيها المحاكمة العادلة.

حزب المؤتمر الوطني الاتحادي المغربي يدعو لرسم سياسة شاملة لتأهيل الاقتصاد الوطني

■ الرباط ـ «القدس العربي»: دعا حزب المؤتمر الوطني الاتحادي المغربي الى ضرورة رسم سياسة شاملة تؤهل الاقتصاد الوطني لخوض غمار المنافسة في ظل العولمة، ووضع سياسة اجتماعية لمعالجة قضايا الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي بما يلبي الحاجيات الاجتماعية لعموم المواطنين.

ودعا المؤتمر في بيان اصدره بعد اول اجتماع للجنته الادارية التي انتخبت في مؤتمره الوطني السابع الذي عقد تحت شعار «الاصلاح الشامل أساس لبناء مغرب ديمقراطي قوي» منتصف اذار (مارس) الجاري الى الاهتمام العلمي والتربوي بالتعدد الثقافي واللغوي المميز للمغرب في إطار من الانصهار والتلاحم بين مكونات النسيج المغربي.

وأكد أن المستجدات التي تعرفها قضية الصحراء الغربية المغرب «تستدعي التعبئة الوطنية الشاملة لمواجهة كل المخططات الرامية الى استهداف وحدتنا الترابية».

وافاد البيان أن اللجنة الإدارية انتخبت المكتب السياسي للحزب الذي يتألف من 15 عضوا ابرزهم الزعيم النقابي محمد نوبير الاموي الكاتب العام للكنفدرالية الديمقراطية للشغل الذي يتوقع توليه الامانة العامة للحزب بعد استقالة الامين العام السابق عبد المجيد بوزوبع احتجاجا على ما وصفه خروقات شابت اعمال المؤتمر والانتخابات التي جرت خلاله.

محكمة الاستئناف بسلا تواجه أعضاء خلية محمد رحا في إطار التحقيق الإعدادي

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أجرى قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بسلا امس الخميس مواجهة ما بين أعضاء ما يعرف بخلية محمد رحا (بلجيكي من اصل مغربي) في إطار التحقيق الإعدادي (الاستنطاق التفصيلي) والتي يوجد من بينهم متهمون اثنان كانا ضمن معتقلي قاعدة غوانتانامو الأمريكية .

ونقلت وكالة الانباء المغربية عن مصدر قضائي بالمحكمة أن المجموعة المكونة من 22 متهما من بينهم واحد في حالة سراح مؤقت والتي تقول المصادر انهم كانوا يستقطبون شبانا للقتال ضد القوات الامريكية بالعراق يتابعون بـ«تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية لها علاقة بمشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام وجمع وتدبير أموال بنية استخدامها في ارتكاب أعمال إرهابية».

وتمكنت الشرطة من تفكيك هذه الخلية التي كان لها علاقة بتنظيمات إرهابية أجنبية تتولى تمويلها على حد وصف المصادر.

وحسب بلاغ للنيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالرباط فإن الغاية من تكوين الخلية المفترضة كان يتمثل في استقطاب شباب مغاربة وإرسالهم الى الخارج لإخضاعهم لتداريب شبه عسكرية وإرجاعهم بعد كلك الى المغرب للقيام بأعمال تخريبية فيه.

ندوة دولية لحقوق الانسان بالرباط تهدف الى التقريب بين وجهات نظر التنظيمات الحقوقية المغاربية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: تعقد بالرباط ندوة دولية حول «حقوق الإنسان بالبلدان المغاربية»، تهدف الى التقريب بين وجهات نظر التنظيمات الحقوقية المغاربية حول وضعية وآفاق حقوق الإنسان بالمغرب الكبير.

كما تهدف هذه الندوة، التي تنظمها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتعاون مع الوكالة الكتلانية للتعاون والتنمية، الى وضع الأسس الفكرية لعمل مشترك ومنتظم بين الحقوقيين المغاربيين.

ويشارك في هذا الملتقى إحدى عشر تنظيما حقوقيا من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا وثلاث تنظيمات حقوقية مغاربية من فرنسا بالإضافة الى ستة تنظيمات غير حكومية دولية وجهوية عاملة في مجال حقوق الإنسان.

ويشتمل برنامج هذه الندوة، التي عقدت بشكل مغلق عقب الجلسة الافتتاحية، على تقديم عروض متصلة بمجال حقوق الإنسان من قبيل «أوضاع وآفاق حقوق الإنسان بالبلدان المغاربية» و«الإشكالية الدستورية والديمقراطية في المغرب الكبير» و«الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الكبير ـ الأوضاع والآفاق»، و«أي مقاربات لمعالجة ملف الانتهاكات الجسيمة بالبلدان المغاربية ؟».

وذكر لحسن خطار عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمسار الذي قطعه الإعداد لهذا الملتقى، موضحا أن فكرة عقد ملتقى من أجل تأسيس تنسيقية مغاربية لحقوق الإنسان، تبلورت منذ اللقاء الأول الذي عقدته المنظمات الحقوقية المغاربية على هامش المنتدى الاجتماعي المتوسطي المنظم ببرشلونة في تموز (يونيو) 2005 .

وقال خطار أن اللقاءات التي تلت اجتماع برشلونة عمقت القناعة بضرورة عقد ملتقى يجمع مختلف التنظيمات الحقوقية المغاربية، من أجل تأسيس تنسيقية مغاربية لحقوق الإنسان.

وعقد على هامش هذه التظاهرة امس الخميس الملتقى التأسيسي للتنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان تحت شعار «من أجل اتحاد مغاربي تصان فيه كافة حقوق الإنسان للجميع».

وتهدف هذه التنسيقية، المكونة من التنظيمات الحقوقية الكبرى بالبلدان المغاربية الى «تنسيق العمل الحقوقي بالبلدان المغاربية والمساهمة في بناء وتفعيل المنتدى الاجتماعي المغاربي وبناء الوحدة المغاربية على أسس ديمقراطية تضمن احترام كافة حقوق الإنسان للجميع».

شباب يعرقلون حركة السير والحركة في محطات القطارات في مدن فرنسية

■ باريس ـ اف ب: قام طلاب ثانويون وجامعيون فرنسيون يعارضون عقد الوظيفة الاولى المخصص للشباب بعرقلة حركة السير والحركة في محطات القطارات في العديد من مدن البلاد، في تحرك جديد يهدف الى حمل رئيس الوزراء دومينيك دوفيلبان على سحب هذا العقد.

وتأتي هذه التحركات في الوقت الذي ينتظر ان يحدد المجلس الدستوري ما اذا كان القانون الذي ينص على عقد الوظيفة الاولى مطابقا للدستور ام لا، وقد يلي ذلك مداخلة تلفزيونية للرئيس الفرنسي جاك شيراك.

وفي نانت احد كبرى مدن غرب فرنسا، قام مئات الطلاب بتعطيل حركة السير عن جسور اساسية فوق نهر لوار، مما تسبب بازمة سير امتدت عشرات الكيلومترات.

وفي مرسيليا (جنوب) ثاني كبرى المدن الفرنسية، تجمع نحو مئتي طالب ثانوي وجامعي عند سكك الحديد مما حال دون انطلاق جميع القطارات.

وصباحا، قام طلاب بقطع مداخل ومخارج مدينة ايكس ان بروفانس لمدة ساعتين.

وفي الشمال، اقام طلاب ايضا حواجز على الطرقات المؤدية الى ليل ودانكيرك.

وفي محطة روان (وسط)، وقف نحو 400 طالب ثانوي على خط سكك الحديد.

من ناحية ثانية، لا تزال العديد من الثانويات محاصرة من قبل التلامذة رغم التعليمات التي وجهها وزير التربية جيل دوروبيان باعادة فتح ابواب المدارس العديدة التي اقفلها المحتجون على عقد الوظيفة الاولى.

وحذرت النقابات ومنظمات الطلاب الثانويين وجمعيات اهالي الطلاب من «اي محاولة لاستخدام القوة»، في حين اتهمت جمعية لاهالي الطلاب الوزير «بصب الزيت على النار».

وفي باريس، حيث تتم محاصرة نحو اربعين ثانوية من اصل 110، تم تسجيل تدخل واحد للشرطة في الحي اللاتيني حيث فرقت قوات الامن تلامذة كانوا يحاولون محاصرة ثانوية هناك.